اقتصاد

فوق الطاولة

الراتب!

د. هشام ونوس

تجمع كل الدراسات والتحليلات والتصريحات وأحاديث الناس بكل شرائحها بأن راتب الموظف الشهري غير كاف لتغطية ٣٠ بالمئة من نفقاته الشهرية وتزداد نسبة العجز لدى بعض الأسر وخاصة الأسر التي تعلم أبناءها ليكونوا عماد سورية في مرحلة إعادة البناء.

التصريحات الرسمية تشير إلى عدم إمكانية زيادة الرواتب لعدم توافر الموارد الكافية نظراً لتداعيات الأزمة التي تمر بالبلاد منذ سبع سنوات.

هذه التصريحات ووفقاً للمعطيات العامة لاشك بصحتها ودقتها ولكن إذا مر أحدنا بالربوة أو بالمولات الراقية التي أسعارها (عشرة نجوم) يذهل بكم الناس فيها، ما يشعره بأنه وحده المأزوم.

لنفكر معاً كيف تعيش بعض الأسر في ظل هذه الظروف بعد استهلاكها معظم مدخراتها خلال الأزمة؟

الموظف النزيه سيأخذ بأحد حلين لتعويض عجز راتبه، إما العمل الإضافي وسلبياته والإرهاق الذي ينعكس سلباً على أدائه الوظيفي، وإما أخذ فرص عمل غيره وخاصة الشبان، والتسبب بمشاكل اجتماعية كثيرة لغيابه عن أسرته وقتاً طويلاً، وزيادة الحقد والكره الطبقي بين أبنائه وبعض أبناء الطبقات الثرية التي تجني الأموال الكثيرة بجهود جد متواضعة أو معدومة.

وإما الصبر وحصر مصروفات الأسرة بما يتناسب مع الراتب وسلبياته والمشكلات الصحية التي ستنجم عن سوء التغذية، والجهل بسبب ترك التعليم لعدم القدرة على تغطية نفقاته، وتدني الأخلاق لبعض الأبناء فتزداد حالات السرقة والدعارة والجرائم وكذلك المشكلات الاجتماعية داخل الأسرة كتزايد حالات الطلاق، وزيادة الحقد والكره الطبقي.

بينما الموظف غير النزيه يستغل وظيفته بتحصيل مداخيل إضافية وهذا الصنف سيسبب هدر وبذخ الأموال وحرمان خزينة الدولة من أضعاف ما ينهبه، وسوء تربية أبنائه الذين اعتادوا الصرف وتهريب الثروة خارج القطر، كما يتسبب بمشاكل اجتماعية كتعدد الزوجات والصرف على الملذات الشخصية.

أما التاجر غير النزيه فيستغل الظروف لتطوير ثروته، ما يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي، وتشجيع الفساد الوظيفي، وارتفاع الأسعار، والهدر والبذخ وتهريب الأموال وزيادة الحقد الطبقي والمشاكل الاجتماعية.. الخ.

مما سبق يتضح حجم الخسارة الكبيرة الناجمة عن عجز الراتب من مالية واجتماعية وأخلاقية وتربوية لتأمين موارد للزيادة.

نأمل من المعنيين اختيار إدارات تتصف بالكفاءة والنزاهة والقدرة على اتخاذ القرار، فهذا الشعب الذي صمد بوجه أكبر مؤامرات هذا العصر مصر على بقائه بأرضه مقدماً أبناءه وأمواله لتبقى سورية نابضة بالحياة، يجب ألا يهزم بالاقتصاد بعد نصره على عصابات الكون ووهابيته، ومن حقه العيش بكرامة على أرضه التي روى ترابها بدم أبنائه.

دكتوراه في الاقتصاد

«الجمارك» لـ«الوطن»: زيادة في تهريب الألبسة الجاهزة والأقمشة والخيوط

محمد راكان مصطفى

بلغ عدد القضايا المحقق في الضابطة الجمركية من بداية العام حتى تاريخ ٢٣ آب الجاري ١٢٢٩ قضية بقيمة تجاوزت ملياري ليرة سورية، وبلغت قيمة الغرامات المحصلة نحو ٢,٢ مليار ليرة وقيمة الغرامات الواجبة نحو ١٠,٧ مليارات ليرة سورية، على حين بلغت قيمة الرسوم المحصلة ١٩٦ مليون ليرة وقيمة الرسوم الواجبة ٤٥٢ مليون ليرة سورية.

وبحسب إحصائيات (حصلت «الوطن» على نسخة منها) تنوعت القضايا بين أدوية وألبسة وخردة ودخان وعملات معادن وآثار وغاز وغذائيات ولحوم ومازوت ومشروبات ومواش وموبايلات.

ووصل عدد القضايا التي حصلت رسومها وغراماتها للغذائيات ٣٢٧ قضية بقيمة ١٦٠,٩ مليون ليرة برسوم محصلة بقيمة ٤٢,٤ مليون ليرة وغرامات محصلة بقيمة ٥٦٩ مليون ليرة سورية، ومواد مختلفة ٤٠٢ قضية بقيمة ٣٣٧ مليوناً برسوم محصلة بقيمة ٧٩ مليون ليرة سورية وغرامات محصلة ٩٢٧,٦ مليون ليرة سورية.

إضافة إلى ٣٨ قضية أدوية بقيمة ٢٧,٩ مليون ليرة سورية، برسوم محصلة بقيمة ٥,٦ ملايين ليرة وغرامات محصلة بقيمة ٩٨,٩ مليون ليرة سورية و٣ قضايا عملات ومعادن وآثار بقيمة ٤ ملايين ليرة برسوم محصلة بقيمة ١,٧ مليون ليرة وغرامات محصلة بقيمة ١٧,٥ مليون ليرة و١٢٤ قضية ألبسة بقيمة ٧٠,٢ مليون ليرة سورية، ورسوم محصلة بقيمة ٢٠,٩ مليون ليرة وغرامات محصلة بقيمة ٢٠٩ ملايين ليرة سورية.

على حين وصل عدد قضايا الواجبة الرسوم والغرامات للغذائيات ٣٥٤ قضية بقيمة ٣٣٠,٦ مليون ليرة برسوم واجبة بقيمة ٨١,٩ مليون ليرة وغرامات واجبة بقيمة ١,٤ مليار ليرة سورية، ومواد مختلفة ٤٣٥ قضية بقيمة ٦٢٧ مليون برسوم واجبة بقيمة ٢٠٦,٨ ملايين ليرة سورية وغرامات واجبة ٢,٤ مليار ليرة سورية.

إضافة إلى ٣٩ قضية أدوية بقيمة ٣٠ مليون ليرة سورية، برسوم واجبة بقيمة ٦ ملايين ليرة وغرامات واجبة بقيمة ١٠٩ ملايين ليرة سورية، و٣ قضايا عملات ومعادن وأثار بقيمة ٤ ملايين ليرة برسوم واجبة بقيمة ١,٧ مليون ليرة وغرامات واجبة بقيمة ١٧,٥ مليون ليرة و١٣٩ قضية ألبسة بقيمة ٢٠٣ ملايين ليرة سورية، ورسوم واجبة بقيمة ٤٩,٧ مليون ليرة وغرامات واجبة بقيمة ٦٣٦ مليون ليرة سورية.

في سياق متصل كشف مسؤول في مديرية الجمارك العامة لـ«الوطن» عن لحظ الضابطة الجمركية زيادة في الشهرين الأخيرين في قضايا تهريب خيوط ورولات أقمشة وبالات قطن وإكسسوارات ألبسة إضافة إلى ضبط ألبسة جاهزة مهربة.

وبين أنه وبناء على معلومات وبموجب أمر تحر نظامي تم ضبط ألبسة أجنبية جديدة مهربة في مستودع في أحد أحياء دمشق، مضيفاً: تبين عند الكشف أن الألبسة المضبوطة غير مطابقة للبيانات الجمركية، إضافة إلى اكتشاف عملية تزوير في منشأ البضاعة و الماركة.

مشيراً إلى أنه تمت المصالحة من المخالف على البضاعة التي قدرت قيمة البضاعة المصادرة بمبلغ ٦ ملايين ليرة سورية ورسومها بنحو ٢,١ مليون وبلغت قيمة الغرامات نحو ١٨ مليون ليرة سورية.

كما قامت الضابطة الجمركية في حلب بضبط خيوط مهربة بوزن ١٨ طناً بقيمة ٢٩ مليون ليرة برسوم بلغت ٤,٧ ملايين وغرامات ٩٦ مليون ليرة سورية.

كما كشف عن ضبط أقمشة مهربة بوزن ٦,٥ أطنان تم ضبطها بناء على معلومات في أحد المستودعات في محافظة حلب بلغت قيمتها ٨,٤ ملايين ليرة سورية وبلغت رسومها ١,١ مليون ليرة وبلغت غراماتها ١٢,٥ مليون ليرة سورية.

وعن وجود مناطق يتعذر على الضابطة الجمركية العمل فيها، نفى ذلك الآمر العام للضابطة الجمركية العميد سعيد صبيح في اتصال هاتفي مع «الوطن»، مؤكداً أن الضابطة الجمركية تمارس عملها في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة، إضافة إلى ضرب طوق جمركي بمحاذاة المناطق الساخنة، لافتاً إلى أنه يتم التنسيق والتعاون مع جميع الجهات بما يضمن قيام دوريات الضابطة الجمركية على الشكل الأمثل.

٧٥ مليون دولار حصة «الصناعة» من الخط الائتماني الإيراني

هناء غانم

كشف مسؤول حكومي لـ«الوطن» عن مباحثات مع الجمهورية الإيرانية في المجال الصناعي قد ترى النور قريباً، تركز على إقامة مشروعات صناعية في العديد من المجالات؛ أولها إقامة شراكة سورية إيرانية في مجال إنتاج الأدوية البشرية «كبسولات – فيالات– أقراص – مراهم – شرابات.. وغيرها»، والإسراع في إقامة معمل لإنتاج الخميرة وإنتاج الزجاج الدوائي والمجوف.

وبين أن احتياجات وزارة الصناعة من مستلزمات العملية الإنتاجية وخطوط الإنتاج تجاوزت المبلغ المحدد لوزارة الصناعة من الخط الائتماني، وبناء عليه يمكن تخفيض كميات مستلزمات الإنتاج المطلوبة في ضوء أسعارها لتوافق المبلغ المرصود الذي تم الاتفاق مع إيران عليه ليصل في حده الأقصى إلى ٧٥ مليون دولار من الخط الائتماني لإقامة مشروعات صناعية وتأمين مستلزمات العملية الإنتاجية.

وبين أن هناك دعوة للشركات الإيرانية للمساهمة في إعادة تأهيل وتطوير الشركات الصناعية السورية من خلال تأمين المواد الأولية ومستلزمات العملية الإنتاجية وتوريد خطوط الإنتاج وتطوير العمل، مع التأكيد على تخصيص الصناعة السورية بشقيها العام والخاص بخط ائتماني لتمويل توريد مستلزمات العملية الإنتاجية وخطوط الإنتاج.

وفي كتاب تم مناقشته مؤخراً باللجنة الاقتصادية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد تم تفعيل العمل باتفاقية الاعتراف المتبادل بإجراءات تقييم المطابقة الخاصة بشهادات المطابقة للمنتجات ونتائج الاختبارات الموقعة في طهران العام الماضي بين هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية ومعهد المواصفات والبحوث الصناعية الإيراني، وتبادل الخبراء والخبرات والمعلومات في المجالات الصناعية المختلفة للتعريف بالمنشآت الصناعية وأساليب الإنتاج المستخدمة في كلا البلدين، والعمل على استقطاب الشركات الإيرانية في إعادة تهيئة قطاعات الإنتاج الصناعية والزراعية في سورية وتنفيذ اتفاقية التعاون الاقتصادي في إقامة مشروعات استثمارية مشتركة بين القطاعين الخاص والحكومي في البلدين بما يخدم مصالح الشعبين.

وأشار الكتاب إلى ضرورة الاستفادة من هذه الفرصة في توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ودفعها بخطوات ملموسة إلى الأمام والعمل على توظيف الطاقات والإمكانيات المتوافرة في البلدين في المجالات الاقتصادية واتخاذ الإجراءات المطلوبة لتوسيع قائمة السلع المتبادلة مؤكداً ضرورة العمل المشترك على دفع مسار العلاقات الاقتصادية بأفق استراتيجي بعيد المدى يساهم في تنشيط قطاعات الإنتاج.

وتطرق إلى ضرورة العودة إلى المشروعات الصناعية المشتركة المتفق عليها في مذكرة التفاهم في المجال الصناعي التي تم توقيعها في طهران والتي نستطيع الاستفادة من التقنية الإيرانية والتطور الصناعي لتنمية وتطوير الصناعة السورية بما يخدم المصلحة المشتركة، وخاصة أنه كان هناك نية للبحث في كيفية مشاركة الشركات الإيرانية في إعادة تأهيل الشركات الصناعية المتضررة والمدمرة بفعل الإرهاب وتأمين مستلزمات العملية الإنتاجية للشركات الصناعية وإقامة مشروعات جديدة ولاسيما في مجال الإسمنت والصناعات الغذائية والكيميائية والهندسية وغيرها مع إمكانية الاستفادة من الفرص المتوافرة لإقامة هذه المشروعات في سورية الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ورفع مستوياته وخاصة أن الأسواق المحلية بحاجة إلى السلع والمنتجات الإيرانية في ظل تراجع الإنتاج الصناعي أو التدمير الممنهج للقطاع الصناعي من قبل العصابات الإرهابية المسلحة.

مليون خط هاتفي مسجّل ربعها خارج عن الخدمة في ريف دمشق

القالش لـ«الوطن»: تطوير بعض التجهيزات في شركة الاتصالات يؤثر في جودة الإنترنت أحياناً

قصي المحمد

كشف مدير فرع ريف دمشق للشركة السورية للاتصالات جمال القالش أن عدد خطوط الاتصال الخارجة عن الخدمة حالياً ٢٥٠ ألف رقم من إجمالي الخطوط المسجّلة في المحافظة والتي تقارب المليون خط موزعة على ١٠٦ مراكز، مبيناً أن أكبرها مركز هاتف مدينة جرمانا الذي سجّل فيه ٥٥ ألف مشترك حالياً، كاشفاً عن خروج ١٥ مركزاً عن الخدمة حالياً بسبب الأعمال الإرهابية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن القالش أن المخطط كان ٩ آلاف خط وأكثر من ١١ ألف بوابة انترنت حزم عريضة لوضعها في الخدمة لمراكز ريف دمشق، موضحاً أنه تم تجاوز نسبة التنفيذ بالنسبة لتركيب البوابات ١٣٠ بالمئة تقريباً ليتم تركيب ١٥٢٠٧ بوابات بمعظم مراكز الريف و١٥٨٠٠ خط هاتفي، علماً أن العدد المنفذ تجاوز المخطط له بنسبة ١٤٥ بالمئة تقريباً.

موضّحاً أنه بحسب التوزيع العالمي اليوم لتركيب البوابات تجاوزت المحافظة المعدل المحدد عالمياً ما بين ٢٠–٢٥ بالمئة لما لها من أهمية كبيرة في رفد خزينة الدولة، وخاصّة أن المواطنين متعطّشون للاتصالات والانترنت، مبيناً أن ٩٠ بالمئة من المشتركين القدامى يقومون بتسديد الذمم المالية المترتبة عليهم، مؤكداً تقديم كل التسهيلات للمشتركين لإعادة تفعيل خطوطهم المتوقفة.

وبيّن أن استخدام وحدات «الأونو» ترك زيادة في السعة حيث تم تركيب ٦ وحدات في منطقة دير مقرن لتغذي ٦٠٠٠ خط هاتف، ما ترك متسعاً في تركيب البوابات». بالإضافة إلى تشغيل ٦ وحدات نفاذ في بلدة «دير مقرن» لكل وحدة سعة ٩٩٢ رقماً هاتفياً، وثلاث وحدات في قرية «أشرفية الوادي» بسعة ٨٩٦ رقماً لتأمين الخدمة الهاتفية للمشتركين المستفيدين مسبقاً من مركز عين الفيجة الخارج عن الخدمة حالياً.

وفي هذا السياق أكد مدير مسؤول في الاتصالات لـ«الوطن» أن الشركة السورية للاتصالات بالتعاون مع إحدى الشركات العاملة تعمل على تركيب ألواح الطاقة الشمسية لتغذية بطاريات وحدات «الاونو» التي قد تخرج عن الخدمة بسبب تعرضها لانقطاع التيار الكهربائي رغم تكلفتها الكبيرة.

أمّا بالنسبة لخدمة «فايبرنت» أشار القالش على أن تجربة الاتصال عبر الألياف الضوئية تصل سرعتها إلى ١٠٠ ميغا بت/ثا، مبيناً نه سيتم العمل خلال الفترة القادمة على تقييمها ومؤكّداً أنه تم إنجاز الأعمال الخاصة بالخدمة في عدّة محاور من الريف، قرى الأسد وعدرا الصناعية، محور الكسوة – دير علي – جب الصفا، محور الكسوة– خيارة دنون، محور صحنايا– اوتستراد درعا، مشيراً إلى البدء بتجهيز المسار الضوئي لمحور (جديدة عرطوز– المعضمية– النصر).

وعن العقود التي وقّعتها دائرة التنفيذ لفرع الريف كانت ١٨ عقداً، بلغت نسبة التنفيذ ١٠٠ بالمئة لتسعة عقود منها، وخمسة أخرى متوسط نسبة التنفيذ فيها ٦٠ بالمئة تقريباً.

وأكّد على مراعاة موضوع التجهيزات التقنية التي تستخدمها الشركة السورية للاتصالات في مراكزها التي يتم إعادة تأهيلها وتطويرها ما سينعكس على جودة الانترنت، أحياناً، وخاصّة استخدامها لوحدات «الاونو» للمناطق البعيدة يوفّر خدمة مميزة وسرعات كاملة لأنه غالباً المسافات البعيدة تسبب فقدان الإشارة من الكوابل النحاسية.

عمال في صوامع الرقة لا يحصلون على رواتبهم.. ومن باشر خارج المحافظة لم يحصل على رواتبه السابقة

مدير «الصوامع» لـ«الوطن»: نلتزم بتعليمات الحكومة ومن بقي بالرقة ندرس وضعه

عبد الهادي شباط

رغم التزام الحكومة بصرف الرواتب والأجور لكل العاملين لدى الجهات العامة بما فيها المنشآت والوحدات التي خرجت من الخدمة وتعطلت بفعل أعمال التدمير والتخريب التي طالتها، إلا أن عمال الصوامع في الرقة لديهم رأي مختلف حيث يشتكي بعضهم من عدم حصولهم على رواتبهم وأجورهم الشهرية، حتى الذين باشروا بالعمل لدى محافظات أخرى مثل حلب أو حماة أو حمص، ما زالوا يشتكون من عدم حصولهم على رواتبهم السابقة، التي كانوا فيها بالرقة ولم يتمكنوا من الحضور لأماكن عملهم بسبب الظروف الأمنية الخاصة بمناطقهم.

العامل مدحت اسلام مثال على ذلك، إذ شرح وضعه في اتصال مع «الوطن»، موضحاً أنه رغم مباشرته منذ وقت طويل بعمله في محافظة حمص إلا انه لم يتمكن حتى الآن من الحصول على رواتبه عن الفترة التي سبقت مباشرته بحمص وهي نحو ٩ أشهر، وما زال يراجع ويسمع الوعود من دون أن يقبض مستحقاته وأجوره عن تلك الفترة.

ولمتابعة الموضوع والتأكد منه تحدثت «الوطن» إلى مدير عام شركة الصوامع عبد للطيف الأمين، الذي أوضح أن دفع أجور عاملي الصوامع في محافظة الرقة يخضع لتعليمات رئاسة الحكومة التي تنص على أن يضع العامل نفسه تحت تصرف الدائرة المعنية في محافظة حماة كون معظم إدارات محافظة الرقة تدار أعمالها من حماة، وأن تعليمات الحكومة وتعاميمها تشترط حول ذلك إثبات العامل لوجوده وحضوره عبر تحقيقه لنظام البصمة المطلوب منه، في حال توفر هذا النظام، أو من خلال الحضور الشخصي للعامل للدائرة المعنية بعمله، وأن هذه الإجراءات من باب التأكد من استمرارية العامل والتزامه تجاه عمله.

وحول عدد العاملين التابعين لشركة الصوامع في محافظة الرقة أوضح الأمين أنه لا يوجد فرع للشركة في الرقة وإنما هناك أربع صوامع في المحافظة، هي صومعة الرقة وصومعة هنيدة وصومعة أبو عاصي وصومعة الشركراك، وأن إجمالي العاملين في هذه الصوامع كان قبل الأزمة نحو ١٠٠ عامل بينما حالياً يتوفر نحو ٨٠ عاملاً في هذه الصوامع، باشر منهم نحو ٤٠ عاملاً في محافظة حماة، والبعض منهم داوم في حلب أو حمص، وأن كل هؤلاء تم صرف أجورهم ويحصلون على رواتبهم ومستحقاتهم المالية، لكن العدد الآخر من العاملين الذين ما زالوا مقيمين في الرقة، تعمل الشركة على دراسة الموضوع وخاصة أنه لابد من معرفة واقع العامل وهل هو على قيد الحياة ومدى التزامه بعمله وقدرته على الاستمرار والتحاقه بأماكن العمل الجديدة التي فرضتها الظروف الامنية في محافظة الرقة ريثما يتم استعادة هذه المناطق والعودة لتفعيل عمل كل الصوامع المتواجدة على ارضي محافظة الرقة.

وحول رواتب العاملين ممن التحقوا بدوائرهم في محافظة حماة عن الفترة التي كان فيها بالرقة، حيث يشتكي العديد من هؤلاء العاملين من عدم حصولهم على رواتبهم السابقة التي كانوا فيها بالرقة رغم مباشرتهم العمل في محافظات أخرى، أوضح الأمين أنه تم حصر عدد هذه الحالات من العاملين ممن لهم أجور عن أشهر سابقة قبل مباشرتهم العمل في محافظة أخرى، وتمت مخاطبة الجهات المعنية بذلك وان الشركة مازالت بانتظار الرد، لصرف مستحقاتهم المالية، مبيناً أن الشركة تعمل على مساعدة كل العاملين لديها وخاصة في صرف الرواتب الشهرية وأنها معنية وتتابع كل حالة ضمن الأنظمة والتعاميم المعمول بها.

فتور في الأسواق قبيل العيد!

محمد أحمد خبازي

من يجل في أسواق حماة لا ير ذلك الإقبال الذي تشهده عادة في مواسم الأعياد، فهي فاترة جداً لأسباب كثيرة أبرزها ضيق ذات اليد الذي يعانيه المواطنون عموماً والموظفون خصوصاً.

وأكد مواطنون لـ«الوطن» أن أسعار مستلزمات العيد مرتفعة، وترافق العيد مع افتتاح المدارس وتحضير مؤونة الشتاء، أفقدهم بهجته ولو بحدودها الدنيا!.

المواطن عبد السلام جمعة قال: أنا موظف وأسرتي مؤلفة من ٥ أولاد وجميعهم على مقاعد الدراسة وشراء مستلزماتهم المدرسية يحتاج إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية فكيف تريدنا أن (نعيّد)؟

في مجمع أبي الفداء الاستهلاكي، كان الإقبال جيداً على شراء المستلزمات المدرسية التي يمكن للموظف شراؤها بـ٥٠ ألف ليرة، وذلك نتيجة تقسيطها ولمدة ١٠ أشهر، وأبدى العديد من المواطنين ارتياحهم لهذه الخطوة للسورية للتجارة التي خففت عنهم الأعباء المدرسية قليلا.

أصحاب المحال أكدوا أن الإقبال ضعيف جداً على شراء مستلزمات العيد حتى الضرورية منها، وكذلك الأمر للوازم المدرسية، وقال باعة شارع ابن رشد: الأسعار لا تناسب الشريحة الكبيرة من المواطنين رغم توافر أنواع مختلفة من ألبسة العيد ومستلزماته الأخرى، لكن تزامنه مع افتتاح المدارس وتحضير المؤونة الشتائية جعل الناس تحجم عن الشراء إلاّ باستثناءات قليلة.

بدوره أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حماة زياد كوسا لـ«الوطن» أن المديرية وبكامل دورياتها استنفرت منذ اقتراب موعد العيد وعملت على تخصيص مناوبات للدوريات خلال افتتاح الأسواق سواء بالليل أم بالنهار، وخلال فترة العيد لضبط الأسواق وعدم السماح للتجار والباعة باستغلال الناس والتلاعب بالأسعار.